



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق ما بعد 2003

حسين أصلان



عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعي المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

© حقوق النشر محفوظة 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣

حسين أصلان *

- المقدمة:

يُعدُّ العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة وقوتها من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، فهو يحدد أهميتها الاستراتيجية^(١)، إذ يحتل العراق أهمية كبيرة في أروقة السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب العالمية من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية. وتمثل الأهمية الجغرافية للعراق، كونه واقعاً في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم، وفي كونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحريّة المهمة في شرق العالم وغريه، والمتّمثّل في بحر العرب، والمحيط الهندي، والمحيط المتوسط؛ وبفضل هذا الموقع أصبحت للعراق مكانه مهمّة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية. وتكمّن الأهمية الاقتصادية لهذا البلد كونها يمتلك خامس أكبر احتياطي النفط في العالم فضلاً عن الغاز الطبيعي، ولأنه أيضاً كا جسر الرابط بين آسيا-أفريقيا، وتركيا والخليج العربي، ويمكن أن يكون الموقع الجغرافي للعراق ممراً لربط الغرب والشرق لعدد من المشاريع الاستراتيجية كالكيليل الضوئي ونقل الطاقة «النفط والغاز» من الخليج العربي إلى أوروبا.

يتطلّب إدراك سلوك الدولة الخارجي معرفة عملية صنع القرار، وقد أشار جوزيف فرانكل في كتابه (making of foreign policy The) إلى أن قرار الدولة هو قرار لا يصنع من طرف الدولة، ولكن بأشخاصها من أفراد وجموعات^(٢). وشارك سنايدر في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين وعددهم أحد أطراف النظام الدولي، وقد أكّد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات الآتية:

أولاً: المحيط الداخلي: الذي يشمل: الموقع الجغرافي، وثقافة المجتمع، والرأي العام، ودرجة التنمية الاقتصادية، ونوع النظام السياسي.

١. محمود عبد الرحمن خلف الريدي، «سياسة تركيا الخارجية تجاه دول الجوار العربي (العراق وسوريا) 1980 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (2002)، ص: 13.

٢. رانيا محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، رؤية تركية، مركز سيتا للدراسات، أنقرة، 3102، ص: 521.

* باحث متخصص في الشأن التركي.

ثانياً: البيئة الخارجية: التي تحوي كل العوامل المرتبطة بسلوكيات الوحدات الدولية في المحيط الجغرافي والوضع الدولي.

ثالثاً: البيئة السيكولوجية: والتمثلة في التكوين الشخصي لصنع القرار، والإدراك، والحوافر الشخصية، من خلال الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنوية الداخلية أو الخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية، ومن دراستنا لشخصية أردوغان وغيره من القياديين في حزب العدالة سنجده أن الشخصية الأولية كانت في بدايتها يسيرة وترى على المعاناة الاقتصادية في مرحلة الطفولة والضغط السياسي في السنوات الماضية من قبل الجيش التركي، وتتألف هذه البيئة من مجموعة من المكونات الشخصية والنفسية وطالما كانت مسألة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي من إسلامية وعلمانية، إذ أبحر الأخير بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي الغربي، مبتعدين بها عن مرأة الشرق الإسلامي⁽³⁾.

أولاً: السياسة الخارجية التركية: نظرة عامة

تقوم السياسة التركية على عدة منطلقات أهمها: الاقتصاد، والتفاهمات الأمنية المشتركة مع الدول المجاورة، والحوار الاستراتيجي، والتعايش بين الثقافات والأديان، والاستفادة من موقعها الجيوسياسي والجيوستراتيجي، والبحث عن مصادر الطاقة، وإن أي شيء يتعارض مع هذه المنطلقات يعد تهديداً للأمن القومي للدولة في المستقبل، ويكون عائقاً أمام تركيا في سبيل أن تكون دولة قوية واستراتيجية في الشرق الأوسط. وقد أكد وزير الخارجية أحمد داود أوغلو «أن الدول لا تستطيع أن تغير تارikhها ولا حدودها الجغرافية، ولكن بوسعها أن تعيد قراءتها واكتشافها من جديد»، وقد أدت العوامل الجغرافية دوراً رياضياً في إقرار السياسة الخارجية التركية. وفي هذا السياق يرى الرئيس الأميركي السابق (باراك أوباما) أن دور تركيا لم يعد كما كان عليه إبان الحرب الباردة؛ أي كنقطة فصل بين الشرق والغرب، وإنما أصبحت الآن نقطة التقاء الغرب والشرق، بدلاً من كونها نقطة الفصل كما كانت في الرمان السابق⁽⁴⁾.

إن نهج السياسة الخارجية المائز اتبعه الأتراك في بداية تأسيس الجمهورية التركية على وفق مبدأ أتاتورك (سلام في الوطن سلام في العالم)، وعلى أساس ذلك عرف عن السياسة الخارجية التركية

3. رانيا محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، مصدر سبق ذكره، ص: 621.

4. حسن البراري، «الغرب مشغول في قراءة الظاهرة السياسية الخارجية»، الاقتصادية، العدد (3426)، 0102/11/5، متاح: http://www.aleqt.com/2010/11/05/article_465199.html.

ولمدة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة الانعزال، وذلك على وفق نظرية الواقعية الدفاعية التي تفترض أن الدولة تعطي الأولوية لاستقلالها وتضع خيارات سياستها الخارجية - كذلك - اعتماد نجح أن تكون تركيا أوروبية وليس آسيوية، وأن تكون بلداً محايداً؛ لكن ذلك النهج قد بدأ بالتغيير منذ مجيء الرئيس الأسبق (عصمت اينونو) في خمسينيات القرن الماضي، إذ قام على أساس الخروج من نجح الانعزال بالانخراط في سياسة الأحلاف، والخضوع الكامل للغرب، والانضمام إلى الحلف العسكري الغربي (الناتو)، واستضافة قواعد عسكرية أجنبية في الأراضي التركية. وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة التركية الأسبق (مسعود يلماز) في العام (1991) حينما أشار إلى: «أن أمم تركيا أحد الخيارين: الخيار الأوروبي، أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى»⁽⁵⁾، وتمثلت المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال تلك المدة بالآتي⁽⁶⁾:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار.
- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة.
- العمل على استمرار انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية-العربية.
- فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.
- توازن دقيق في موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد اعترافها بإسرائيل عام 1949.

ومن ناحية أخرى، يرى وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داود أوغلو) أن تركيا مررت بثلاث مراحل: أولها: دور تركيا إبان الحرب الباردة، ومحاولة رسم خريطة المنطقة؛ كونها جزءاً من الكتلة الغربية، حيث إنها كانت وسيلة للتحكم في الجنوب. ثانيها: إبان مدة ما بعد الحرب العالمية الباردة في بداية التسعينيات، إذ بنغ تصور جديد لتركيا في الأذهان كدولة جسر، مع ظهور عدة مشكلات جديدة في مدة ما بعد الحرب الباردة في مقدمتها الغزو العراقي للكويت، والأزمة في البلقان، حيث أصبح هدف تركيا الأساس هو حماية استقرارها. ثالثها: مرحلة إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول، فمكانة تركيا الجديدة قامت على أساسين: أساس فكري، وأساس جغرافي؛ وبذلك فقد شرعت تركيا منذ العام (2002) في بناء سياستها وهيكلتها على نحو ينسجم مع هذه الرؤية الجديدة، آخذة بالحسبان أهدافاً ذات

5. محمود عرفات، «أردوغان .. قصة سراب»، مقالات البديل، متاح على: <http://elbadil.com/?p=465618>

6. رانيا محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، مصدر سبق ذكره، ص: 431-331.

معالم واضحة ومتطلعة للاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي؛ وبذلك ارتكزت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة إلى خمسة مبادئ أساسية، هي⁽⁷⁾ :

1. التوازن بين الأمن والديمقراطية: إن انعدام التوازن بين الأمن والديمقراطية في أي دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها.
2. سياسة تصفيير المشكلات مع دول الجوار: وذلك بوجود ترابط اقتصادي كبير بين البلدان المجاورة على سبيل المثال: كجورجيا، وبلغاريا، وإيران، وسوريا، والعراق.
3. التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: ولاسيما تأثير تركيا في البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز وآسيا الوسطى.
4. السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد: إن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، وليس منفصلاً عن بعضها البعض، وإنما متممة ومكملة لبروز تركيا؛ فالاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بالناتو، وجهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك سياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة نفسها من التزامن؛ باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل.
5. الدبلوماسية المتناغمة: عن أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية.

ويرى (داود أغلو) في التغيير الحاصل «أن تركيا ليست بحاجة إلى خارطة طريق، بل الوصول إلى نهاية الطريق»، إلا أن التغيرات التي طرأت في تركيا مرت بمراحلتين: الأولى: العمل على تثبيت أنصار العدالة والتنمية في أركان الدولة (2002 - 2007)، والتوجه نحو العالم الإسلامي، وكسب دعم الدول العربية ولاسيما دول الخليج، لأجل تطوير القطاع الاقتصادي، وعقد عدد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع الدول المجاورة كسوريا والعراق وإيران، وإعلان مبدأ تصفيير المشكلات مع الدول. الثانية: هي مرحلة تحول وتغيير في استراتيجية الدولة من الداخل والخارج، فداخلياً: سيطرة العدالة والتنمية على المؤسسات كافة وأهمها الأمنية والعسكرية واستبعاد كل الشخصيات المعارضة لسياساتها. أما خارجياً: فاتباع سياسة التدخل وهذا ما شهدته الدول العربية - مطالبة

7. أحمد داود أوغلو، «معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم كله»، رؤية تركية، مركز ست، أنقرة، ربيع 2002، ص: 9-2102.

الرئيس حسني المبارك بترك السلطة، والتدخل في الشأن الليبي والسوسي والعربي، وصف رئيس الوزراء العراقي بأنه يمثل رأي الأقلية- في ما يسمى الربع العربي، إذ انتهت طریقاً مغایراً عما هو متعارف عليه بأن تركيا تفضل أن تبقى على مسافة واحدة من الصراعات العربية الداخلية، ولكن ما حصل من التدخل بنحوٍ مباشر في الصراعات الداخلية، وخروج تركيا عن مسارها المعهود الذي عرف عنها بالحيادية، حيث أكد وزير الخارجية: «أن التوترات التي تحصل أحياناً بين الدولتين من شأنها أن تخلق حالة من عدم التوازن في مجمل المنطقة، ويمكن لها أن تؤدي إلى مشكلات إقليمية، وإن بلاده تخلق توازناً في سياسات الشرق الأوسط»⁽⁸⁾؛ وبالتالي، يجب الأخذ بالحسبان المنعطف الشفاف-الاستراتيجي الذي تمر به تركيا، بربطها بثلاث دوائر تنتهي لها⁽⁹⁾:

- الدائرة الأطلسية: حيث تركيا عضو في حلف الأطلسي.
- الدائرة الشرق أوسطية: فكونها دولة شرق أوسطية يفرض عليها استحقاقات لا مهرب منها.
- الدائرة الإسلامية: إذ إن الأيديولوجية الدينية باتت عنواناً رئيساً في نهج الحكومة التركية -حكومة العدالة والتنمية-.

ثانياً: مبادئ التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة

بعد منتصف عام 2009، صيغت رؤية جديدة لسياسة تركيا الخارجية تجاه العالم عامة، والشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وقد تحولت بنحوٍ كبير إلى تغيير الخطاب والممارسة، فخطتها الجديدة من حيث النشاط وتعدد الأبعاد واضح على الأرض، ولاسيما بعد أحداث التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بما يسمى بالربيع العربي⁽¹⁰⁾، ويرى داود أوغلو أن هذا التحول يمكن تلمسه بالآتي⁽¹¹⁾:

8. عائشة كاريات، «حوار مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو»، قنطرة ، 0102، متاح على: <http://ar.qantara.de/content/hwr-m-wzyr-lkhrjy-ltrky-hmd-dwd-glw-lsn-bhj-l-khrt-tryq-bl-lwswl-l-nhy-ltryq>.

9. إبراهيم أبراش، «السياسة التركية: أيديولوجية صدامية أم براغماتية مستحدثة؟»، بالنابغتين، 6/6/2010، متاح على: <http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=415>.

10. ينظر: بولنت آراس، «السياسة الخارجية التركية .. نظرة من الداخل»، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2102.

11. أحمد داود أوغلو، «عالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم كله»، مصدر سبق ذكره، ص: 61-91.

1. التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية، وأنه من أهداف رجب طيب أردوغان.
2. تطوير مبدأ تصفيير المشكلات مع جيراننا من أجل القضاء على التهديدات الخارجية؛ لأجل الحفاظ على التوازن في المنطقة ولاسيما الدول الشقيقة.
3. حماية المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وليس تدمير المؤسسات الاجتماعية، أو إضعافها، وجعلها من الروابط المستقبلية بين الدول.
4. ينبغي أن يكون هناك وضع قانوني وشريعي للدول، ويجب الا تغيير الحدود، فلدينا ما يكفي من الانقسام والتفرّق في المنطقة؛ وهذا يدل على عدم موافقة الأتراك على قيام الدولة الكردية.
5. عدم التدخل الأجنبي في مسيرة التغيير، فالشعوب هي الفاعل الوحيد في هذه العملية، وعليها أن تقرر مستقبلها بنفسها.
6. التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية، وعلى المفكرين وصناع الرأي والساسة فيها أن يلتقطوا بنحو مكثف من أجل مناقشة مستقبلها، ويرى وزير الخارجية بأن تركيا مرتبطة بما تجري في المنطقة من التغيير كمصر، ولبيا، واليمن، والعراق.

ثالثاً: السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية:

يمكن الجزم بأن السياسة الخارجية التركية تغيرت بنحو واضح منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بزعامة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، بالمقارنة مع التحديات الأربع التي كانت تشكل نقاط ارتكاز بالنسبة إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية في تسعينيات القرن الماضي، والمتمثلة بالآتي⁽¹²⁾:

1. التورط العميق غير المرحب به، ولكنه محظوظ، في شمال العراق وسوريا الذي ما لبث أن جر وراءه جملة من العواقب ليس فقط على العلاقات التركية-العراقية، بل وعلى علاقات مع جارتين مباشرتين آخريين هما: إيران، وسوريا.

12. هاينتس كرامر، «تركيا المتغيرة: تبحث عن ثوب جديد»، مكتبة العبيكان، الرياض، 1002، ص: 702-602.

2. طغيان تعاون سريع التنامي في المسائل العسكرية مع كل من إسرائيل، والاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، بما يفضي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان العربية.
3. بقيت تركيا تعيش مشكلات مضطربة مع كل من سوريا والعراق بشأن استخدام المياه في حوض نهري دجلة والفرات.
4. واجهت تركيا صعوبة كبيرة في تحقيق التوازن على صعيد العلاقات مع إيران بين تعين الحدود الأيديولوجية من جهة سلوك حسن الجوار المنبعث من حوافر اقتصادية قوية متمثلة بواردات ضخمة من الطاقة، ومن الجهة المقابلة علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها الأوروبيين وإن بدرجة أدنى إلى حد معين؛ وبالتالي فإن على تركيا أن توازي بين سياساتها الشرق أوسطية وتوجهاتها الغربية في السياسة الخارجية.

لقد كان مناخ التناقض الاستراتيجي الديناميكي الذي أوجده مرحلة ما بعد الحرب الباردة عاملاً من العوامل التي أوجبت على تركيا البحث عن استراتيجية إقليمية جديدة، وصياغة سياسة شرق أوسطية لها ما بعد الحرب الباردة، تجاه إقليمها الجغرافي القريب الذي يضمّ مثلث الشرق الأوسط-القوقاز-البلقان التي تتعرض لتغيير جذري كلما فقد البيئة الجامدة للثنائية القطبية تأثيرها؛ وعلى هذا الأساس فإن الحسابات التي حددتها السياسة التركية من حيث العوامل الخارجية تجاه العراق تتمثل حزب العمال الكردستاني وقضية المياه وخطوط أنابيب النفط⁽¹³⁾.

رابعاً: العلاقات التركية-العراقية:

يرتبط تركيا وال العراق البلدان الجارتان بعلاقات تأريخية مشتركة، منذ أن تم حل مشكلة الحدود بين الطرفين وعقد اتفاقية ترسيم الحدود وحسن الجوار في حزيران من العام (1926)، إذ تبادلا التمثيل الدبلوماسي في العام (1929). ويعزز هذه العلاقات مصالح وقضايا مشتركة تتعلق من الحدود المشتركة وقضايا المياه، والأقليات، والتجارة، والنفط، والثقافة، والدين، جعلت من هذه العلاقات تتجه بطبيعتها نحو حتمية التعاون والتقارب لخدمة البلدين على الرغم من مرورها بفترات من التوتر والتصعيد خلال مراحل تأريخها الذي يقارب القرن من الزمن.

13. أحمد داود أوغلو، «العمق الاستراتيجي»، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 0102، ص: 134-034.

لقد مرت العلاقات التركية-العراقية بأدوار متعددة، اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بكونها ودية ومتطورة ولا سيما خلال حقبة العهد الملكي في العراق، إذ وقع الطرفان اتفاقيات ثنائية متعددة خاصة بالإقامة، والتجارة، والمياه، والتربيه، والتعليم، والمواصلات، والاتصالات، والأمن، وتسليم الجرمين. وقد اشتراك البلدان في تلك الحقبة في تحالفات ومواثيق إقليمية، أبرزها «ميثاق سعد أباد» عام (1937)، وعقد البلدان حلفاً ثنائياً تطور إلى حلف جماعي في العام (1955) سمي «بحلف بغداد»، واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث عُقدت اتفاقية أمنية بين الطرفين في تشرين الأول (1984) يسمح لكلا الطرفين -بعد إخطار الطرف الآخر- بالقيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الأكراد بعمق (10) كم داخل حدود البلدان للحفاظ على أمن الحدود بينهما. إلا أن هذه العلاقات أصابها التوتر والقطيعة بسبب أزمة الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت في العام (1990)، إذ تبنت تركيا موقفاً معاذياً للنظام العراقي السابق، ورفضت احتلال الكويت، وشاركت في العمليات العسكرية ضده، ودعمت القرارات الأمنية الخاصة بالعقوبات الاقتصادية ضد العراق وقرارات فرض الحظر الجوي وساهمت بتطبيقها. لكن التحول الإيجابي الذي شهدته هذه العلاقات بدأ منذ عام (2003)، بعد سقوط نظام صدام واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف القوي لتركيا)، وتولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا؛ الأمر الذي انعكس إيجاباً على تطور العلاقات بين الطرفين وتوسعتها بنحو كبير ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في هذه العلاقات، بيد أن هذه المرحلة أفرزت قضايا جديدة زادت المشكلات المشتركة السابقة تعقيداً، وبرزت تحديات جديدة ولا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام (2011)، والفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب الذي استغلته قوى أخرى وتنظيمات إرهابية، فرضت على البلدين الجارين التعامل مع هذه التطورات الخطيرة بجدية وحزم كبيرين، والعمل على الحد من انعكاساتها السلبية، واحتواء مخاطرها وتحدياتها على الأمن القومي للبلدين، ومستقبل علاقاًهما وروابط شعبيهما التاريخية.

لذا فإن سياسة حزب العدالة والتنمية التي اتبعتها منذ 2003 تجاه العراق بنحو متغير وغير واضحة المعالم في تبنيه القضية خاصة مسألة غزو العراق و موقف أردوغان والجيش و موقف المعارضة، وعلى هذا الأساس نرى وجود شيئاً: أو همما: طبيعة تفكير حزب العدالة والتنمية، وثانياً:ما: تأريخ

سياسة تركيا مع المنطقة في وضعية مهمة بخلق أزمة. في 1 آذار 2003 صوت حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي بالموافقة لصالح غزو العراق بناءً على طلب من أردوغان، والتصويت على القانون الخاص بانضمام تركيا للتحالف الدولي ونشر (62) ألف جندي أمريكي و(255) طائرة حربية و(65) طائرة هليكوبتر لستة أشهر؛ وقد تمت الموافقة على طلب أردوغان لاستخدام أرض البلاد لغزو العراق، ووسط دعوة أردوغان للموافقة على القرار، ومشاركة الجيش بالغزو؛ لوجود فوائد وطنية بالأمر، لولا أن العدد المطلوب للتصويت كان ينقصه 3 أصوات في ظل رفض حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية، وقد انقسم الجيش التركي على نفسه، ومالت الأغلبية لرفض القرار وعده مضرًا بالصالح الوطني التركي، مع الأخذ بالحسبان أغلب الرافضين المتعنتين لقرار المشاركة هم المتهمون بالتخطيط مؤامرة «ارجينكون» الانقلابية ضد الحكومة⁽¹⁴⁾. ولا يمكن فهم السياسة التركية في المنطقة إلا من خلال الجمع بين مدخل الاستراتيجية السياسية التاريخية ومدخل الاقتصاد السياسي؛ وإن تركيا لا تطمئن كثيراً للسياسات الأمريكية تجاه العراق، ولا سيما فيما يخصّ معالجتها للقضية التركية؛ لذا تغيرت السياسة التركية حيال القضية الكردية، وتحولت من الصراع العسكري إلى حراك سياسي وكسب وذ الكرد ودمجهم بالعملية السياسية. وإن أوجه التوتر في العلاقات التركية- العراقية تتمثل في الانتهاكات المتكررة لشمال العراق بحجية ملاحقة حزب العمال الكردستاني؛ لمنع إقامة دولة كردية في شمال العراق.

خامسًا: مجالات التعاون وقضايا التهديد المشتركة في العلاقات التركية-العراقية:

إن أساس حل أي مشكلة يكمن في التشخيص السليم لها؛ وهنا لا بدّ من تشخيص أسباب عدم استقرار العلاقات العراقية-التركية تأريخياً وتراجحها بين التوتر والتصعيد تارة، والتقارب والتهديد تارةً أخرى، على الرغم من عظم المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعبين العراقي والتركي؛ وبالتالي فإن أي قراءة تحليلية لواقع هذه العلاقات تشير إلى أن هنالك مجموعة من الملفات والقضايا الأساسية التي تتعكس بصورة مباشرة على مجرى هذه العلاقات سلباً وإنجاباً، يمكن إجمالها بالآتي:

- السياسة: تعد قضية كركوك والعلاقة مع إقليم كردستان من أهم القضايا التي تواجه العلاقات العراقية-التركية، فموقع الطرفين واضح وصريح تجاه قضية كركوك، وترى أن هذه المدينة لها ميزة خاصة ومتعددة قومياً ولا يمكن لأي طرف من الأطراف فرض سيطرته على بقية

14. محمود عرفات، «أردوغان .. قصة سراب»، مصدر سبق ذكره.

المكونات؛ وبالتالي فإنهما يدعمان الوضع الدستوري لهذه المحافظة الذي نصّ عليه الدستور العراقي، وترفضان نمارسات حكومة إقليم كردستان وأطمعاها تجاه هذه المدينة، لكن اتباع تركيا سياسة مزدوجة تجاه الإقليم ولاسيما في قضية تصدير النفط والعلاقات الاقتصادية المائمة معها، من شأنها تقوية موقف حكومة الإقليم تجاه المركز؛ الأمر الذي يعقد من إمكانية حلّ هذه القضية وينعكس سلباً على العلاقات العراقية-التركية.

• **الأمن:** تختل قضية التنظيمات المتطرفة (تنظيم بي كا كا وداعش) أولوية رئيسة للحكومتين العراقية والتركية ولاسيما بعد عام (2003)، إذ يشكلان تهديداً خطيراً للأمن القومي العراقي والتركي، فتزايد نشاط حزب العمال الكردستاني (بي كا كا) بنحو كبير في العراق بعد سقوط الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي عام (2014)، وتزايد حضور عناصره في كركوك وطوزخورماتو وسنجار وإنشاؤه قواعد عسكرية ومكاتب حزبية، وسعيه لنشر أفكاره القومية المتطرفة في المجتمع العراقي، وتلقيه الدعم من بعض الدول الإقليمية والغربية التي تدعم تارة الحزب وتارة أخرى تنظيم داعش الذي انتشرت خلاياه النائمة داخل تركيا ونفذت عدة عمليات إرهابية داخل أراضيها؛ والمهدف من ذلك إدخال المنطقة بدوامة من العنف وعدم الاستقرار، ولذا فإن على رأس أولويات البلدين التعاون لخاتمة هذه التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها بمساعدة الدول الأخرى.

• **المياه:** لطالما شكلت قضية المياه مصدراً لتوتر العلاقات بين البلدين لعقود طويلة من الزمن في ظل غياب اتفاق مشترك بشأن المياه وحصص دول المصب والمصب منها، مع تزايد احتياجات كلا البلدين للموارد المائية نتيجة التغيرات المناخية، وقلة مياه الأمطار وانخفاض مناسيب المياه، وعلى الرغم من تواصل الجهود المشتركة من قبل المسؤولين في كلا البلدين في هذا الملف ووجود مؤشرات مشجعة، إلا أن هذه القضية سبّقى حجر عثرة ما لم يتم توقيع اتفاقية مشتركة تلبّي احتياجات العراق المائية.

• **الاقتصاد:** إن السياسة الخارجية التركية تتمثل بأربعة أهداف رئيسة، وهي «الأمن القومي للدولة، والاقتصاد السياسي، والتكامل الداخلي، والمكانة الإقليمية»، وإن أولويات الحكومة هي الأمن والاقتصاد، وهذا ما سعى إليه أعضاء حزب العدالة والتنمية بغية معالجة الانهيار الاقتصادي الذي كانت تعشه البلاد سابقاً، وقد عدّوا أنفسهم المنقذ الثالث بعد مندريس واوزوال؛ لإخراج تركيا من الانهيار؛ وبهذا بدأ أعضاء العدالة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي

للوصول إلى حلول مناسبة.

لقد عارضت تركيا استمرار الحظر الاقتصادي على العراق، ونبع موقفها هذا من اسباب اقتصادية بختة، حيث أدى هذا الحظر إلى خسائر تجاوزت (30) مليار دولار حتى نهاية العام 1999؛ ومن هنا سارعت تركيا بتأييد تطبيق قرار الأمم المتحدة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وقد استفادت تركيا من تطبيق المرحلة الأولى لهذا البرنامج في الحصول على (140) مليون دولار كرسوم وعوائد لنقل النفط وتصديره، مع العلم أن نسبة الرسوم كانت قبل الحظر على العراق حوالي (400) مليون دولار، في الوقت الذي استوردت فيه تركيا (18.61) مليون برميل من النفط العراقي بنسبة (15.5 %) من مجموع ما صدره العراق من النفط آنذاك؛ مما أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (500) مليون دولار⁽¹⁵⁾، ولقد ارتفعت قيمة هذه التجارة في الآونة الأخيرة إلى (14) مليار دولار أمريكي.

• **قضايا المنطقة وأزماتها:** وأبرزها الأزمة السورية، فمنذ بداية الأزمة في سوريا اتخذ الجانبان العراقي والتركي موقفين متناقضين تجاه أطرافها، فتركيا دعمت تغيير النظام، ودعمت فصائل المعارضة في سعيها لذلك وتدخلت عسكرياً داخل الأراضي السورية لقتال كل من قوات سوريا الديمقراطية الكردية وداعش، أما العراق فقد وقف إلى جانب الحكومة السورية؛ وذلك لعدم وجود معارضة حقيقة تخلّ مخل النظام وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على فصائلها، وإن هناك عدة فصائل عراقية تقاتل إلى جانب النظام في سوريا، ضدّ قوات المعارضة وتنظيم داعش؛ وبالتالي فإن المشترك في موقف الطرفين هو قتال تنظيم داعش الإرهابي في سوريا؛ لذا يجب التركيز في موقف البلدان على قتال تنظيم داعش، وترك مصير سوريا للشعب السوري يقررها بالملفواضات والابتعاد قدر الإمكان عن التدخل في الشأن الداخلي السوري والتخدق الطائفي الإقليمي الذي أفرزته الأزمة في سوريا ودعمته القوى الغربية بنحوٍ كبير للإضرار بدول المنطقة.

• **الأقليات:** تعدّ قضية الأقلية التركمانية في شمال العراق من القضايا الشائكة في العلاقات العراقية-التركية؛ ويعود السبب في ذلك إلى تمركز هذه الأقلية في محافظة كركوك التي هي ساحة صراع قومي عبر التاريخ بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، وعلى الرغم من الدعم التركي لتركمان العراق، إلا أن تركيا تستخدم التركمان كورقة ضغط سياسي توظفه عند الحاجة

15. رانيا محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، مصدر سبق ذكره، ص: 321-221

في الضغط على الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان على وفق ضرورات المصلحة التركية من دون اعتبار لمصالح هذه الأقلية ومستقبلها، فالتحول الجيوسياسي للسياسة التركية مؤخراً باتجاه دعم حزب مسعود البارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، كانت له تداعيات خطيرة على مستقبل التركمان في كركوك ولاسيما بعد سقوط الموصل بيد داعش، إذ تحولت بعض المدن التركمانية إلى خطوط قتال بين قوات البيشمركة الكردية وتنظيم داعش.

الخاتمة

لا بدّ من الإشارة إلى أن مفتاح نجاح عمل أي عمل جماعي يقوم على الثقة بين أطرافه؛ وبالتالي فإن مواجهة المخاطر والمشكلات التي تعكر صفو العلاقات بين الطرفين لا بد أن تستند إلى عنصر الثقة، وبغيابه فإن أي حلول أو مقتراحات لهذه المشكلات سوف يكون مصيرها الفشل، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى جملة مقتراحات مهمة في هذا الصدد، تتمثل بالآتي:

1. توافر التوايا الطيبة والرغبة الصادقة من كلا الجانبين للجلوس على طاولة واحدة والحوار الإيجابي الفعال بعيداً عن كل المزايدات والمهاترات الإعلامية والسياسية للعمل على فتح آفاق جديدة من العلاقات البناءة التي تخدم مصلحة الطرفين بعيداً عن الحساسيات السابقة؛ بما يمكن من تقوية أواصر التعاون الاقتصادي السياسي.
2. إعادة تفعيل عمل اللجنة الثلاثية (العراقية-التركية-الأمريكية) الرئيسة والفرعية، التي تشكلت في العام (2007).
3. البدء بفاوضات مباشرة عالية المستوى بين الطرفين لمعالجة مشكلة وجود عناصر حزب العمال الكردستاني.
4. التأكيد على أن تقف تركيا على المسافة نفسها من جميع مكونات الشعب العراقي وأحزابه السياسية، وعدم تأييدها لجهة سياسية أو مكون على حساب الآخر.
5. تكثيف الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين لتطوير العلاقات السياسية، وتنسيق المواقف تجاه قضايا المنطقة وأزماتها.
6. تشجيع آليات الدبلوماسية الشعبية بين البلدين من طريق منظمات المجتمع المدني، والتعاون الثقافي، والنشاطات المجتمعية.

7. تكثيف التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات الاقتصادية والعلمية والفنية بين البلدين، وتشجيع الاستثمارات، وحركة رؤوس الأموال، وأعمال المقاولات، ومشاريع الطاقة، وبناء شبكات أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز بين البلدين.
8. أن تؤدي الجهات السياسية العراقية التي لديها صلات وعلاقات إيجابية مع تركيا أدواراً إيجابيةً لترميم العلاقات، وإصلاح الخلل الذي أصابها، وتجاوز روابط الماضي القريب وما رافقته من حملة صحب إعلامي وتصعيد سياسي، والسير باتجاه التهدئة وانهاء عوامل التوتر والخلاف.
9. التفاوض مباشرة بشأن مستقبل تواجد (بي كا كا) في العراق، بعد تحديد أماكنهم، وممارسة الضغط من كلا الجانبين على حكومة إقليم كردستان للتعاون بجدية لإنهاء هذا الملف بالتنسيق مع المنظمات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة لإبعاد عناصر الحزب خارج العراق، بنحو مشابه لما حصل لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق.
10. التنسيق بين الطرفين للضغط على حكومة إقليم كردستان سياسياً واقتصادياً بشأن قضية كركوك، وإجبارها على الانصياع لما هو منصوص عليه في الدستور العراقي بما يخدم مصالح الجانبين العراقي والتركي؛ وبالتالي فإن على الحكومة التركية الضغط اقتصادياً على حكومة الإقليم، وإيقاف التعاون معها في قضية تصدير النفط، وعدم السماح بعملية التصدير إلا بموافقة الحكومة المركزية في بغداد، بما يشكل ورقة ضغط تخدم الطرفين في هذه القضية.
11. تشكيل لجنة ثنائية لدراسة ملف المطلوبين والمتورطين في قضايا الإرهاب والفساد وغيرها، والمتواجدين في أراضي البلدين، وتسليمهم إلى الجهات المختصة.
12. تشكيل مركز تنسيق عسكري-أمني مشترك بين الجانبين يتولى مسؤولية التنسيق العسكري والعملياتي في مناطق الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن نشاطات الجماعات الإرهابية وأماكن تواجد عناصرها.
13. الابتعاد عن حملات التصعيد الكلامي في الإعلام التي كانت السبب الرئيس في الكثير من الأزمات بين الطرفين، واللجوء بدلاً عن ذلك إلى الحوار البناء الهادئ لشرح مخاوف الطرفين من القضايا المختلف عليها وتوضيحها كقضية الوجود العسكري التركي في بعشيقه، وقضية الحشد الشعبي، التي كان للإعلام دور كبير في توتير الأجواء وتعكيرها بين الطرفين.

المصادر:

1. محمود عبد الرحمن خلف الزيدبي، «سياسة تركيا الخارجية تجاه دول الجوار العربي (العراق وسوريا) 1980 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، (2002).
2. رانيا محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، رؤية تركية، مركز سينا للدراسات، أنقرة، 2013.
3. حسن البراري، «الغرب مشغول في قراءة الظاهرة السياسية الخارجية»، الاقتصادية، العدد (6243)، 5/11/2010، متاح على:

http://www.aleqt.com/2010/11/05/article_465199.html

4. محمود عرفات ، «أردوغان .. قصة سراب» مقالات، البديل، متاح على:
<http://elbadil.om/?p=465618>
5. أحمد داود اوغلو، «معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم كله»، رؤية تركية، مركز سينا للدراسات، أنقرة، ربيع 2012.
6. عائشة كاربات، «حوار مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو»، قنطرة ، 2010، متاح على:

<http://ar.qantara.de/content/hwr-m-wzyr-lkhrjy-ltrky-hmd-dwd-glw-lsn-bhj-l-khrt-tryq-bl-lwswl-l-nhy-ltryq>

7. إبراهيم أبراش، «السياسة التركية: أيديولوجية صدامية أم براغماتية مستحدثة»، بالنابشين، 6/6/2010، متاح على:

<http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=415>

8. بولنت اراس، «السياسة الخارجية التركية .. نظرة من الداخل»، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.

9. هاينتس كرامر، «تركيا المتغيرة: تبحث عن ثوب جديد»، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001
10. أحمد داود أوغلو، «العمق الاستراتيجي»، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.